● أخبار قصيرة

رئيسة أيرلندا الجديدة تثير قلق الكيان الصهيوني

حذّر العميد المؤسس لكلية الحقوق في «مركز بيريز الأكاديمي» في الكيان الصهيوني آشر ماوز ممّا أسماه خطر رئيسة أيرلندا المنتخبة كاثرين كونولي على كيان العدو الصهيوني.
وفي مقال له نُشر بصحيفة «جيروزاليم بوست» الصهيونية، قال ماوز إن كيان العدو ينتظر حقًّا أيامًا ليست سهلة تحت ولاية الرئيسة كونولي.
وأوضح أنها قالت لهيئة الإذاعة البريطانية، خلال حملتها الانتخابية، إن حركة حماس جزء من نسيج الشعب الفلسطيني، وقد انتُخبت بشكلٍ شرعي لقيادة غزة. وأضاف أن انتخابها ليس خبرًا سارًا لكيان العدو فهي الأكثر بروزًا في مناهضتها حتى بين السياسيين الأيرلنديين المناهضين لتل أبيب.
وأشار إلى أن كونولي، النائبة المخضرمة على أقصى اليسار في الطيف السياسي الأيرلندي، تتحدث كثيرًا عن الإبادة الجماعية في غزة، وتنتقد الفظائع التي يرتكبها كيان العدو وتدعو إلى تحرير فلسطين.

مادورو في رسالة إلى «أوبك»: لن نخضع للابتزاز الأميركي

اتهم الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، الولايات المتحدة بالسعي إلى الاستيلاء على أكبر احتياطيات النفط في العالم التي تمتلكها بلاده، محذراً من أن هذا المسعى «يهدد بشكلٍ خطير استقرار إنتاج النفط الفنزويلي وتوازن السوق العالمية». وقال مادورو في رسالة إلى الأمين العام لمنظمة «أوبك»، اليوم، إن دونالد ترامب، يشن منذ منتصف آب، «حملة مضايقات وتهديدات ضد الجمهورية البوليفارية، مهدداً السلام والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي».
وأضاف أن «واشنطن نشرت ما لا يقل عن ١٤ سفينة حربية وما يصل إلى ١٥ ألف جندي في منطقة البحر الكاريبي، ونفذت أكثر من ٢٠ ضربة على سفن صغيرة، مرتكبةً أكثر من ٨٠ عملية إعدام خارج نطاق القضاء».

كوارث مناخية تضرب جنوب شرق آسيا وسريلانكا وارتفاع حصيلة الضحايا

ارتفعت حصيلة ضحايا الفيضانات والانهيارات الأرضية في جنوب شرق آسيا إلى أكثر من ٥٠٠ قتيل، بعد عاصفة استوائية نادرة ضربت مضيق ملقا وتسببت بأمطار غزيرة ورياح قوية استمرت أسبوعاً. وسجلت إندونيسيا ٣٣٦ وفاة، وتايلاند ١٧٠، فيما أبلغت ماليزيا عن حالتين، مع استمرار جهود الإنقاذ لإجلاء عشرات الآلاف. ووفق الإحصاءات الرسمية، تأثر أكثر من ٤ ملايين شخص، بينهم ٣ ملايين في جنوب تايلاند و١,١ مليون في غرب إندونيسيا. وفي ماليزيا، يقيم نحو ٢٤,٥٠٠ شخص في مراكز الإجلاء، بينما أجلت السلطات أكثر من ٦,٢٠٠ مواطن من تايلاند. كما أسفر إعصار في سريلانكا عن مقتل ١٥٣ شخصاً وفقدان ١٩١، وتأثر أكثر من نصف مليون.

وتضع خطوطها الحمراء في خريطة أوكرانيا

موسكو تعيد رسم مستقبل الأمن الأوروبي

الوفاق/ المحادثات الأميركية-الأوكرانية التي انعقدت في فلوريدا لا يمكن النظر إليها كجلسة بروتوكولية عابرة، بل هي فصل جديد في صراع طويل حول مستقبل الأمن الأوروبي ومكانة روسيا في النظام الدولي. الولايات المتحدة تحاول أن تقدم نفسها كوسيط يرسم مساراً يضمن سيادة أوكرانيا، بينما ترى موسكو أن أي صيغة لا تراعي مصالحها الأمنية ولا تعترف بواقع التوازنات على الأرض ستظل ناقصة وغير قابلة للاستمرار. لذلك، فإن قراءة هذه المحادثات من زاوية روسية تكشف عن فرص لإعادة صياغة المشهد بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، ويؤكد أن روسيا ليست طرفاً يمكن تجاوزه، بل قوة كبرى لا بد من إشراكها في أي حل.

إعادة فرض الدور الروسي

من منظور روسي، مجرد انعقاد هذه المحادثات بين واشنطن وكييف بعيداً عن موسكو يُظهر أن الغرب ما زال يحاول إدارة الأزمة من دون إشراكها. لكن موسكو تدرك أن أوكرانيا لا تستطيع البقاء مستقلة فعلياً من دون تفاهم معها، وأن أي اتفاق لا يراعي مصالحها الأمنية سيبقى هشاً. لذلك، فإن روسيا ترى أن هذه المحادثات فرصة لإعادة فرض نفسها كطرف لا يمكن تجاوزه، عبر التأكيد أن أي تسوية سياسية أو خطة إعادة إعمار لن تكون قابلة للتنفيذ من دون موافقتها.

البعد الأمني.. جوهر الموقف الروسي

روسيا تعتبر أن جوهر النزاع ليس فقط مستقبل أوكرانيا، بل مستقبل التوازن الأمني في أوروبا الشرقية. توسّع حلف الناتو ونشر الأسلحة على حدودها يُنظر إليه في موسكو كتهديد مباشر. لذلك، فإن تحويل المحادثات إلى مصلحة روسيا يعني الدفع باتجاه صياغة ترتيبات أمنية جديدة تُلزم أوكرانيا بالحياد، وتمنع استخدامها كمنصة عسكرية ضد موسكو. هذا البُعد الأمني هو ما يجعل روسيا ترى أن المحادثات في فلوريدا، مهما كانت بنّاءة، ستظل غير مكتملة ما لم تُؤخذ هواجسها بجدية.

البعد السياسي والرمزي

بالنسبة لروسيا، أوكرانيا ليست مجرد دولة جارة، بل جزء من فضاء تاريخي وثقافي وأمني تعتبره امتداداً لنفوذها. لذلك، فإن أي محاولة لعزلها أو تحويلها إلى أداة في يد الغرب تُعتبر تهديداً وجودياً. تحويل المحادثات إلى مصلحة روسيا يعني إبراز أن أي صيغة سياسية يجب أن تُبنى على أساس الاعتراف بدورها المركزي، وأن كييف لا يمكن أن تكون طرفاً مستقلاً بالكامل من دون تفاهم مع موسكو، وهذا يعزز سردية روسيا بأنها قوة كبرى لا بد من إشراكها في أي حل.

البعد الاقتصادي وإعادة الإعمار

إعادة إعمار أوكرانيا ستتطلب موارد هائلة، والغرب يسعى إلى ربط هذه العملية بشروط سياسية. لكن روسيا ترى أن أي خطة اقتصادية لا بد أن تراعي مصالحها التجارية والطاقوية، وأنها قادرة على التأثير في مسارات الإمداد والطاقة في المنطقة. تحويل النقاش لمصلحة روسيا يعني التأكيد أن إعادة بناء أوكرانيا لا يمكن أن تتم من دون مشاركة روسية، سواء عبر التحكم بمسارات الطاقة أو عبر فرض شروط على الاستثمارات الدولية. بهذا الشكل، تصبح روسيا طرفاً أساسياً في إعادة بناء أوكرانيا، لا مجرد خصم يجب عزله.

السيناريوهات المحتملة وفق رؤية روسية

أولها سيناريو الحياد الأوكراني الذي يُعدّ الأكثر انسجاماً مع الرؤية الروسية للأمن الإقليمي، حيث تلتزم أوكرانيا بالحياد العسكري والسياسي، فلا تنضم إلى أي تحالفات قد تُستخدم ضد موسكو، وعلى رأسها حلف الناتو. بالنسبة لروسيا، هذا الخيار يُمثل ضمانة أساسية لأمنها القومي، ويُعيد رسم حدود النفوذ بشكل يخفف من التوترات ويمنع تحول أوكرانيا إلى منصة عسكرية غربية على حدودها. نجاح هذا السيناريو قد يفتح الباب أمام تفاهمات أوسع حول ترتيبات أمنية جديدة في أوروبا الشرقية.
ثانيها سيناريو إعادة توزيع النفوذ، فيه تُعترف روسيا بشكل صريح كقوة إقليمية لها حق مشروع في منطقة نفوذ آمنة، مع وضع ترتيبات أمنية جديدة تحدّ من توسع الناتو وتُعيد التوازن بين القوى. هذا الاعتراف لا يُعتبر مجرد مكسب سياسي، بل يُشكل إعادة تثبيت لمكانة روسيا كفاعل رئيسي في النظام الدولي. من وجهة نظر موسكو، هذا السيناريو يُعيد لها ما تعتبره حقاً تاريخياً في إدارة فضائها الجيوسياسي، ويمنحها القدرة على التأثير المباشر في مستقبل أوكرانيا والدول المجاورة.
ثالثها سيناريو المشاركة الاقتصادية فإعادة إعمار أوكرانيا بعد سنوات الحرب ستتطلب استثمارات ضخمة وموارد هائلة، والغرب يسعى إلى ربط هذه العملية بشروط سياسية. لكن روسيا ترى أن من حقها أن تكون جزءاً أساسياً من هذه العملية، سواء عبر التحكم بمسارات الطاقة أو عبر المشاركة في مشاريع إعادة البناء. فتح أبواب الإعمار أمام روسيا يعني ضمان مصالحها التجارية والطاقوية، ويُعيد إدماجها في الاقتصاد الأوروبي والعالمي كلاعب لا يمكن تجاوزه. هذا السيناريو يُحوّل الصراع من مواجهة عسكرية إلى منافسة اقتصادية، ويمنح موسكو فرصة لتثبيت نفوذها عبر أدوات القوة الناعمة. أما السيناريو الأخير وهو سيناريو الفشل ويبقى الأكثر خطورة، إذ يعني أن المحادثات في فلوريدا لم تتوصل إلى صيغة مقبولة، ما يفتح الباب أمام استمرار الحرب واستنزاف جميع الأطراف.
بالنسبة لروسيا، نجاح موسكو في تحويل المحادثات لمصلحتها سيُعتبر انتصاراً داخلياً يعزز القيادة أمام الشعب، ويؤكد أن روسيا قادرة على فرض نفسها في مواجهة الغرب أما الفشل قد يُستخدم داخلياً لتعزيز خطاب المقاومة والصمود، كما أن استمرار النزاع سيُبقي أوروبا الشرقية في حالة توتر دائم، ويُهدد الاستقرار العالمي عبر انعكاساته على أسواق الطاقة والغذاء. لذلك، فإن القيادة الروسية ترى أن هذه المحادثات ليست مجرد ملف خارجي، بل قضية داخلية تمس استقرارها السياسي والاجتماعي.

تأثيرها على دول أوروبا الشرقية

أي صيغة تُخرج أوكرانيا من دائرة الصراع ستنعكس مباشرةً على دول أوروبا الشرقية، التي تعيش هواجس أمنية منذ اندلاع الحرب. من منظور روسي، نجاحها في فرض ترتيبات أمنية جديدة سيعني تقليص نفوذ الناتو في المنطقة، وتعزيز مكانتها كقوة ضامنة للاستقرار. أما الفشل، فسيعني استمرار التوترات وربما توسعها إلى دولٍ أخرى.

نحو تعددية قطبية جديدة

الحرب في أوكرانيا أثرت على الاقتصاد العالمي، خصوصاً في مجالات الطاقة والغذاء. روسيا ترى أن أي تسوية يجب أن تراعي مصالحها في هذه المجالات، وأنها قادرة على استخدام نفوذها في أسواق الطاقة والغذاء كورقة ضغط. تحويل المحادثات إلى مصلحتها يعني ضمان دورها كلاعب أساسي في الاقتصاد العالمي، لا مجرد طرف محاصر بالعقوبات.
وهكذا قد تبدو المحادثات الأميركية-الأوكرانية في فلوريدا خطوة نحو ضمان سيادة أوكرانيا، لكنها من منظور روسي ليست سوى فصل جديد في صراع طويل حول الأمن والهيمنة في أوروبا الشرقية. تحويلها إلى مصلحة روسيا يعني إبراز أن أي تسوية لا بد أن تمر عبر الاعتراف بدورها، وتقديم ضمانات أمنية وسياسية واقتصادية تراعي مصالحها. بهذا الشكل، تصبح روسيا قادرة على إعادة صياغة المشهد بما يضمن أمنها القومي ويثبت مكانتها كقوة لا يمكن تجاوزها في النظام الدولي.
وهذه المحادثات في فلوريدا لا تُقرأ فقط في إطارها الثنائي بين واشنطن وكييف، بل هي جزء من إعادة تشكيل النظام الدولي نحو تعددية قطبية جديدة. فروسيا ترى أن أي تسوية تُقصيها ستُفاقم التوترات وتُضعف فرص الاستقرار، بينما إدماجها في صياغة الحلول يمنح الاتفاق شرعية أكبر ويُعزز فرص تنفيذه. هذا البعد يوضح أن الصراع لم يعد محصوراً في حدود أوكرانيا، بل أصبح ساحة اختبار لمعادلة القوة بين الغرب وروسيا، حيث تسعى موسكو إلى تثبيت نفسها كفاعل لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات أمنية أو اقتصادية تخص أوروبا والعالم.

لا تُقرأ المحادثات في فلوريدا في إطارها الثنائي بين واشنطن وكييف فحسب، بل هي جزء من إعادة تشكيل النظام الدولي نحو تعددية قطبية جديدة

ضابط بريطاني كبير سابق:

القوات البريطانية ارتكبت جرائم حرب في أفغانستان

في تطور لافت، كشف ضابط بريطاني كبير سابق أمام لجنة تحقيق عامة أن وحدات من القوات الخاصة البريطانية ارتكبت على ما يبدو جرائم حرب في أفغانستان بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣، عبر تنفيذ إعدامات ميدانية بحق معتقلين ومشتبه فيهم. وأوضح أن سلسلة القيادة كانت على علم بهذه الانتهاكات لكنها لم تتخذ أي إجراءات جدية، ما يثير شبهات حول وجود تستر أو تجاهل متعمد.
التحقيق الذي أمرت به وزارة الدفاع البريطانية جاء بعد فيلم وثائقي لهيئة الإذاعة البريطانية كشف أن جنوداً من وحدة القوات الجوية الخاصة قتلوا ٥٤ شخصاً في ظروف غامضة. ويركز التحقيق على الغارات الليلية التي نفذتها القوات البريطانية خلال مشاركتها في التحالف الدولي ضد طالبان ومجموعات أخرى، حيث ظهرت تناقضات في التقارير الرسمية: عدد القتلى يفوق بكثير عدد الأسلحة المصادرة، والروايات عن محاولات المعتقلين استخدام أسلحة بعد أسرهم بدت غير منطقية.
شهادات جنود بريطانيين أمام اللجنة عبّرت عن قلقهم من ممارسات وحدة فرعية تُعرف باسم «UKSF1»، وأكد أحدهم أن عناصرها كانوا يقتلون ذكوراً في سن القتال بغض النظر عن مستوى التهديد. الضابط الذي أدلى بشهادته تحت الرمز «N.١٤٦٦»، وكان مساعداً لرئيس الأركان للعمليات في مقر القوات الخاصة، قال إنه بدأ يشك منذ عام ٢٠١١ في أن هناك عمليات قتل غير قانونية، ورفع مخاوفه إلى مدير القوات الخاصة، لكن الأخير اكتفى بمراجعة التكتيكات العملياتية دون فتح تحقيق جنائي.
الضابط أعرب عن أسفه لعدم إبلاغ الشرطة العسكرية مباشرة، لكنه عاد وأبلغ بمخاوفه عام ٢٠١٥، مؤكداً أنه كان قلقاً من أن عمليات قتل غير قانونية استهدفت مدنيين، بينهم أطفال. وأشار إلى أن هذه الممارسات لم تكن محصورة بعدد محدود من الجنود، بل ربما كانت أوسع انتشاراً ومعلومة لعدد من القيادات.
رئيس لجنة التحقيق القاضي تشارلز هادون-كيف شدد على ضرورة إحالة كل من يثبت تورطه إلى القضاء، مع تبرئة من لم يرتكب مخالفة. التحقيق الحالي يهدف إلى التحقق من وجود معلومات موثوقة حول عمليات قتل خارج نطاق القضاء، وفحص جدية التحقيقات السابقة التي أجرتها الشرطة العسكرية، وما إذا كانت هناك محاولات لطمس الحقائق.
يُذكر أن الوجود العسكري البريطاني في أفغانستان استمر نحو عشرين عاماً، بدأ بعمليات قتالية واسعة تحت شعارات واهية بحجة «محاربة الإرهاب»، وانتهى بانسحاب كامل عام ٢٠٢١ بعد انسحاب القوات الأميركية.